

# بيان أدليد بشأن دمج الصحة في جميع السياسات

## نحو نهج مشترك لتصريف شؤون الصحة والعافية

إن مراعاة الصحة  
تعني تعزيز فعالية الحكومة

وتعزيز فعالية الحكومة  
يعني تحسين الصحة

تقرير من الاجتماع الدولي بشأن دمج الصحة  
في جميع السياسات، أدليد ٢٠١٠

إن بيان أدليد بشأن دمج الصحة في جميع السياسات يعني إشراك القادة وواضعي السياسات من جميع مستويات الحكومة، أي المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي. ويركز البيان على أن الحكومة تحقق أهدافها على أكمل وجه عندما تقوم كل القطاعات بدمج الصحة والعافية كعنصر رئيسي من عناصر وضع السياسات. وذلك لأن السبل الكفيلة التي تجعل الناس يتمتعون بالصحة والعافية توجد خارج قطاع الصحة وتتحدد بعوامل اجتماعية واقتصادية. وعلى الرغم من أن هناك قطاعات عديدة تسهم في تحسين الصحة فلا تزال هناك ثغرات في هذا الصدد.

ويعبر بيان أدليد عن ضرورة إبرام عقد اجتماعي جديد بين جميع القطاعات من أجل التقدم في التنمية البشرية وتحقيق الاستدامة والإنصاف، فضلاً عن تحسين الحاصلات الصحية. ويتطلب ذلك شكلاً جديداً من أشكال تصريف الشؤون يتضمن قيادة متكاملة داخل الحكومة وعبر جميع القطاعات وبين مختلف مستويات الحكومة. ويبرز البيان مساهمة قطاع الصحة في حل المشاكل المعقدة على نطاق الحكومة.



منظمة  
الصحة العالمية



Government  
of South Australia

## تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

إن تمتع السكان بالصحة شرط أساسي لبلوغ أهداف المجتمع. والحد من الإجحاف والفروق الاجتماعية يحسن صحة وعافية كل فرد. إن الصحة الجيدة تحسن نوعية الحياة وتزيد إنتاجية القوى العاملة وتعزز القدرة على التعلم وتقوي الأسر والمجتمعات وتدعم استدامة الموائم والبيئات وتساعد على تحقيق الأمن والحد من الفقر وعلى الاندماج في المجتمع. ولكن التكاليف المتزايدة للعلاج والرعاية تثقل الموارد الوطنية والمحلية بأعباء لا طاقة لها بها وقد تقوض مسيرة التنمية الأعم.

وهذه الصلة بين الصحة والعافية والتنمية الاقتصادية حفزت برنامج العمل السياسي في البلدان كافة. كما أن كلاً من المجتمعات المحلية وأرباب العمل ودوائر الصناعة ينتظر أكثر فأكثر اتخاذ إجراءات حكومية منسقة من أجل التصدي لمحددات الصحة والعافية وتلافي الازدواجية والتجزؤ في العمل، ويطالب بذلك على نحو متزايد.

## ضرورة التكامل على نطاق الحكومة

إن الترابط على مستوى السياسة العامة يقتضي اتباع نهج آخر في تصريف الشؤون. وبإمكان الحكومات أن تنسق عملية وضع السياسات من خلال وضع خطط استراتيجية تحدد الأهداف المشتركة والاستجابات المتكاملة والمساءلة المعززة عبر الإدارات الحكومية. ويتطلب ذلك إنشاء شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ونظراً لأن التمتع بصحة جيدة هي عامل تمكيني أساسي، ولأن ضعف الصحة يشكل عائقاً يعترض سبيل مواجهة تحديات السياسة العامة، من الضروري أن يشارك قطاع الصحة بانتظام على نطاق الحكومة ومع القطاعات الأخرى في معالجة الأبعاد ذات الصلة بالصحة والعافية في الأنشطة التي تضطلع بها. ويمكن لقطاع الصحة أن يدعم سائر أجهزة الحكومة بمساعدتها بنشاط على وضع سياساتها وبلوغ أهدافها.

ويقتضي تسخير الصحة والعافية من الحكومات أن تنفذ عمليات مؤسسية الطابع تعلي فيها من شأن حل المشاكل في مختلف القطاعات وتعالج الاختلافات في توازن السلطة. ويشمل ذلك القيام بالدور القيادي وإصدار التكليف بالعمل وتوفير الحوافز والالتزام بتخصيص الميزانية اللازمة واستخدام آليات مستدامة تدعم الوكالات الحكومية للتعاون على وضع الحلول المتكاملة.

## النهج الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات

إن النهج المبين أعلاه يسمى «دمج الصحة في جميع السياسات»، وقد وُضع وجُرب في عدد من البلدان. وهو يساعد القادة وواضعي السياسات على تحقيق التكامل بين الاعتبارات الخاصة بالصحة والعافية والإنصاف أثناء إعداد السياسات والخدمات وتنفيذها وتقييمها.

والنهج الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات يؤتي أفضل ثماره إذا توافرت النقاط التالية:

- إصدار تكليف واضح يجعل التكامل على نطاق الحكومة أمراً واجباً؛
- وضع إجراءات منهجية تراعي التفاعل بين مختلف القطاعات؛
- التوفيق بين مختلف المصالح؛
- المساءلة والشفافية والعمل التشاركي؛
- المشاركة مع أصحاب المصلحة من خارج الحكومة؛
- المبادرات العملية الشاملة للقطاعات والتي تؤسس الشراكات وتبني الثقة.

الأدوات والوسائل التي ثبتت فائدتها في مختلف مراحل دورة السياسة العامة تشمل ما يلي:

- اللجان المشتركة بين الوزارات وبين الإدارات
- فرق العمل المشتركة بين القطاعات
- الميزانيات والمحاسبة المتكاملة
- نظم المعلومات والتقييم الشاملة
- التكامل في تنمية القوى العاملة
- المشاورات المجتمعية والهيئات الشعبية المنشأة على غرار هيئات المحلفين<sup>١</sup>
- منابر الشراكات
- التحليل الصحي Health Lens Analysis<sup>٢</sup>
- تقدير الأثر
- الأطر التشريعية

## القوى المحركة لتحقيق دمج الصحة في جميع السياسات

إن استهلال عملية خاصة بدمج الصحة في جميع السياسات يتطلب اغتنام الفرص السانحة من أجل تغيير الأفكار المسبقة وثقافة صنع القرار، ومن أجل حفز العمل في هذا الصدد. والقوى المحركة الرئيسية تتعلق بكل سياق على حدة وتشمل ما يلي:

- إتاحة تحالفات وشراكات قوية تعترف بالمصالح المتبادلة وتحدد الأهداف المشتركة؛
- تحقيق التزام على نطاق الحكومة بأكملها من خلال إشراك رئيس الحكومة و/أو مجلس الوزراء و/أو البرلمان، وكذلك القيادة التنظيمية؛
- وضع إجراءات قوية على نطاق السياسات الرفيعة المستوى؛
- دمج المسؤوليات في الاستراتيجيات والأهداف والغايات العامة للحكومة؛

- ضمان التشارك في عملية صنع القرار والمساءلة عن النتائج؛
  - إتاحة الانفتاح واتباع نهج تشاورية تماماً في تشجيع أصحاب المصلحة على التأييد والمناصرة؛
  - تشجيع التجريب والابتكار من أجل استحداث نماذج تدمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
  - تجميع الموارد الثقافية وتحقيق تكامل البحوث وتبادل الآراء الحكيمة في هذا المجال؛
  - توفير آليات لإبداء التعليقات بحيث يتسنى تقييم التقدم المحرز ورصده على أعلى المستويات.
- وليس من المستبعد أن تتسبب عملية كهذه في توترات داخل الحكومة حيث يمكن أن تظهر خلافات على القيم والمصالح. ويمكن حل هذه المعضلة من خلال المشاركة المستمرة والمنهجية في العمليات السياسية ومع صانعي القرار الرئيسيين.

### دور جديد لقطاع الصحة

للتقدم نحو دمج الصحة في جميع السياسات يجب أن يتعلم قطاع الصحة العمل في شراكة مع القطاعات الأخرى. وسيكون من الواجب القيام على نحو مشترك بتحري الابتكار في السياسات، والآليات والأدوات المبتكرة، فضلاً عن وضع أطر تنظيمية أفضل. ويقتضي ذلك أن يتوجه قطاع الصحة إلى الخارج وينفتح على القطاعات الأخرى ويتجهز بالمعارف والمهارات والولايات اللازمة. ويعني ذلك أيضاً تحسين التنسيق وتأييد المناصرين داخل قطاع الصحة نفسه.

وسيكون من الضروري أن تشمل مسؤوليات الإدارات الصحية في مجال دعم النهج الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات ما يلي:

- فهم برامج العمل السياسية والواجبات التنظيمية للقطاعات الأخرى؛
- تكوين قاعدة المعارف والبيانات الخاصة بخيارات السياسة العامة والاستراتيجيات؛
- تقييم العواقب الصحية القابلة للمقارنة والمتربة على الخيارات في إطار عملية وضع السياسة العامة؛
- إنشاء منابر منتظمة للحوار وحل المشاكل مع القطاعات الأخرى؛
- تقييم فعالية العمل المشترك بين القطاعات والعملية المتكاملة الخاصة بوضع السياسات؛
- تكوين القدرات من خلال تحسين الآليات والموارد والدعم المقدم من الوكالات وبواسطة موظفين مهرة ومتفانين؛
- العمل مع أجهزة الحكومة الأخرى على تحقيق أهدافها، والنهوض أثناء ذلك بالصحة والعافية.

### الخطوات القادمة في عملية الإعداد

إن بيان أدليد جزء من عملية عالمية النطاق لإعداد وتعزيز النهج الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات على أساس من الإنصاف. وهو يسهم في نقاش نقدي تنخرط فيه الآن الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية وأقاليمها. ويجسد البيان سجل البلدان التي اكتسبت بالفعل الخبرة في مجال تنفيذ هذا النهج.

ويوفر البيان مساهمة قيمة في المؤتمر العالمي للمحددات الصحية الذي سيعقد في البرازيل عام ٢٠١١، والمؤتمر العالمي الثامن المعني بالنهوض بالصحة الذي سيعقد في فنلندا في عام ٢٠١٣، وفي الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمرامي الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥.

### معلومات عامة وكلمة تقدير

إن مفهوم الصحة مفهوم إيجابي يركز على الموارد الاجتماعية والشخصية، مثل القدرات البدنية. لذا فإن تعزيز الصحة ليس مسؤولية قطاع الصحة فحسب بل تتجاوز أنماط الحياة الصحية وتشمل العافية والبيئات الداعمة.

وقد وضع بيان أدليد المشاركون في الاجتماع المعني بدمج الصحة في جميع السياسات والذي عُقد في أدليد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ودعت حكومة جنوب أستراليا مع منظمة الصحة العالمية ١٠٠ من كبار الخبراء من مجموعة واسعة من القطاعات والبلدان لمناقشة تنفيذ النهج الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو التقدم في برنامج العمل بتحديد المبادئ والمسارات الرئيسية التي تسهم في العمل من أجل الصحة في جميع قطاعات الحكومة، وإشراك قطاع الصحة في العمل على تحقيق أهداف القطاعات الأخرى.

وقد استند الاجتماع المعقود في عام ٢٠١٠ إلى تقرير اللجنة المعنية بالمحددات الصحية والتابعة لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨ وإلى سائر الوثائق الهامة التي صدرت عن منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة واليونسكو واليونسيف والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي. كما تمكن من الانطلاق من الأعمال السابقة التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك إعلان ألما - آتا بشأن الرعاية الصحية الأولية الصادر في عام ١٩٧٨، وميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة الصادر في عام ١٩٨٦، وتوصيات أدليد بشأن السياسة العامة للصحة الصادرة في عام ١٩٨٨، وما عُقد بعد ذلك من المؤتمرات العالمية لتعزيز الصحة، وورقة توافق غوثنبرغ بشأن تقييم الأثر الصحي والصادرة في عام ١٩٩٩، والإعلان الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات الصادر في روما عام ٢٠٠٧.

ومنذ عام ٢٠٠٧ تضطلع حكومة ولاية جنوب أستراليا بدور رئيسي في تعزيز تبادل المعارف بشأن دمج الصحة في جميع السياسات داخل أستراليا وعلى الصعيد الدولي. وتضمنت مبادرتها عقد مؤتمر بشأن دمج الصحة في جميع السياسات في عام ٢٠٠٧ بهدف استهلال عملها؛ وتقديم الدعم المستمر إلى الوكالات المركزية وسائر الوكالات عبر حكومة الولاية؛ ونشر المواد الإرشادية بخصوص الأساليب التي تتبعها في دمج الصحة في جميع السياسات، وعقد اجتماع دولي بشأن دمج الصحة في جميع السياسات شاركت في رعايته منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

## أمثلة للتكامل في العمل على نطاق الحكومة

القطاعات والمسائل المعنية	العلاقات التي تربط بين الصحة والعافية
الاقتصاد والتوظيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن تمتع السكان بالصحة يعزز المرونة الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ويمكن للسكان الأوفر صحة أن يزيدوا الوفورات الاقتصادية لأسرهم، فهم أقدر على الإنتاج وأسهل تأقلاً مع تغيرات العمل ويمكن أن يستمروا في العمل لمدة أطول.</li> <li>• وفرص العمل والتوظيف المستقر تحسن صحة كل الناس من مختلف الفئات الاجتماعية.</li> </ul>
الأمن والعدالة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن معدلات العنف واعتلال الصحة والإصابات تزيد بين السكان الذين تقل فرص حصولهم على الغذاء والمياه والسكن وتقل فرص وصولهم إلى نظام نزيه لإقامة العدل. ونتيجة لذلك يتعين على نظم إقامة العدل في المجتمعات أن تتعامل مع العواقب المترتبة على قلة فرص تلبية هذه الاحتياجات الأساسية.</li> <li>• وهناك صلة بين معدل انتشار الاعتلالات النفسية (وما يتصل بها من مشاكل تعاطي المخدرات والكحول) وبين العنف والجريمة والسجن.</li> </ul>
التعليم والمراحل الأولى من العمر	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن ضعف صحة الأطفال أو أفراد الأسرة يعوق التعليم ويحد من الإمكانات والقدرات التعليمية، التي تحل مشاكل الحياة وتساعد على اغتنام الفرص طيلة العمر.</li> <li>• ويسهم تعليم الإناث والذكور على السواء في تحسين الصحة وزيادة القدرة على المشاركة التامة في المجتمع المنتج، وإيجاد المواطنين الملتزمين.</li> </ul>
الزراعة والغذاء	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن الأمن الغذائي ومأمونية الأغذية يعززان من خلال مراعاة الصحة في إنتاج الغذاء وصنعه وتسويقه وتوزيعه عن طريق تعزيز ثقة المستهلك وضمان اتباع ممارسات زراعية أكثر استدامة.</li> <li>• ولا غنى عن الغذاء الصحي كي يتمتع الناس بالصحة، والممارسات الجيدة الخاصة بالغذاء والأمن الغذائي تساعد على الحد من انتقال الأمراض من الحيوان إلى الإنسان، وتدعم الممارسات الزراعية ذات الآثار الإيجابية على صحة عمال المزارع والمجتمعات الريفية.</li> </ul>
البنية التحتية والتخطيط والنقل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يقتضي التخطيط الأمثل للطرق والنقل والإسكان مراعاة الآثار الصحية حيث يمكن أن يحد ذلك من الانبعاثات الضارة بالبيئة، ويحسن قدرة شبكات النقل وكفاءتها فيما يتعلق بمرتاديها وبالسلع والخدمات.</li> <li>• وفرص النقل الأفضل، بما فيها ركوب الدراجات والمشى، توفر أوساطاً أكثر مأمونية وأكثر ملاءمة للعيش فيها، وتقلل تدهور البيئة وتعزز الصحة.</li> </ul>
البيئات والاستدامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة يمكن تحقيقهما على أكمل وجه من خلال اتباع سياسات تؤثر على الأنماط الاستهلاكية للسكان، وهو ما يمكن أيضاً أن يعزز صحة الإنسان.</li> <li>• وعلى الصعيد العالمي يُعد ربع جميع الاعتلالات التي يمكن الوقاية منها ناجماً عن الظروف البيئية التي يعيش الناس فيها.</li> </ul>
الإسكان والخدمات المجتمعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن تصميم السكن وتخطيط البنية التحتية على نحو يراعي الصحة والعافية (العزل والتهوية والمساحات العامة وتصريف الفضلات، إلخ) ويتيح إشراك المجتمع المحلي يمكن أن يحسن التماسك الاجتماعي وأن يدعم مشاريع التنمية.</li> <li>• والمساكن الجيدة التصميم والخدمات المجتمعية الملائمة تعالج بعضاً من أهم المحددات الأساسية لصحة الأفراد المحرومين والمجتمعات المحلية المحرومة.</li> </ul>
الأرض والثقافة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن تحسين الوصول إلى الأرض يمكن أن يدعم تحسين الصحة والعافية بين السكان الأصليين حيث إن صحتهم وعافيتهم ترتبطان ارتباطاً روحياً وثقافياً بشعور عميق بالانتماء إلى الأرض والبلد.</li> <li>• ويمكن أن يؤدي تحسين صحة السكان الأصليين إلى تعزيز المجتمعات والهوية الثقافية وتحسين مشاركة المواطنين ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي.</li> </ul>

مصدر الاقتباس المقترح: بيان أدليد بشأن دمج الصحة في جميع السياسات. منظمة الصحة العالمية، حكومة جنوب أستراليا، أدليد ٢٠١٠.

WHO Library Cataloguing-in-Publication Data

Adelaide statement on health in all policies: moving towards a shared governance for health and well-being.

1.Health policy. 2.Public health. 3.Policy making. 4.Health promotion - organization and administration. 5.National health programs. I.World Health Organization. II.Title: Health in All Policies, Adelaide 2010, Adelaide, South Australia, 13–15 April.

ISBN 978 92 4 659972 1

(NLM classification: WA 540.1)

### © منظمة الصحة العالمية

جميع الحقوق محفوظة. ويمكن الحصول على منشورات منظمة الصحة العالمية من قسم الطباعة والنشر بمنظمة الصحة العالمية، 20 Avenue Appia 1211 Geneva 27, Switzerland (هاتف رقم: ٣٢٦٤ ٧٩١ ٢٢ ٤١؛ فاكس رقم: ٤٨٥٧ ٧٩١ ٢٢ ٤١؛ عنوان البريد الإلكتروني: bookorders@who.int). وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن باستنساخ منشورات المنظمة أو ترجمتها، لأغراض البيع أو التوزيع غير التجاري، إلى قسم الطباعة والنشر على العنوان المذكور أعلاه (فاكس رقم: ٤٨٠٦ ٧٩١ ٢٢ ٤١؛ عنوان البريد الإلكتروني: permissions@who.int). ويتضمن هذا المنشور الآراء الجماعية للخبراء الذين حضروا الاجتماع الدولي المعني بدمج الصحة في جميع السياسات والذي عُقد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ولا يعبر بالضرورة عن قرارات أو سياسات منظمة الصحة العالمية أو حكومة جنوب أستراليا.

Printed in Switzerland

